الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022-2024)- السنة الأولى 2022- الدورة البرلمانية العادية (2022 -2023) - العدد: 1

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأحد 8 صفر 1444
الموافق 4 سبتمبر 2022

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 19 صفر 1444
الموافق 15 سبتمبر 2022

فهرس

■ **محضر الجلسة العلنية الأولى** ..... **ص** 03

• إفتتاح الدورة البرلمانية العادية لسنة 2022 – 2023.

محضر الجلسة العلنية الأولى

المنعقدة يوم الأحد 8 صفر 1444

الموافق 4 سبتمبر 2022

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون الحاضرون:

- السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأوّل؛
- السيد رمطان لعمامرة، وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج؛
- السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام؛
- السيد ابراهيم جمال كسالي، وزير المالية؛
- السيد محمد عرقاب، وزير الطاقة والمناجم؛
- السيد زيان بن عتو، وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة؛
- السيد العيد ربيقة، وزير المجاهدين وذوي الحقوق؛
- السيد يوسف بلمهدي، وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد عبد الحكيم بلعابد، وزير التربية الوطنية؛
- السيد عبد الباقي بن زيان، وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد ياسين مرابي، وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيدة صورية مولوجي، وزيرة الثقافة والفنون؛
- السيد عبد الرزاق سبقاق، وزير الشباب والرياضة؛
- السيد حسين شرحبيل، وزير الرقمنة والإحصائيات؛
- السيد كريم بيبي تريكي، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- السيد أحمد زغدار، وزير الصناعة؛
- السيد السيد محمد عبد الحفيظ هني، وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد محمد طارق بلعريبي، وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد كمال رزيق، وزير التجارة وترقية الصادرات؛
- السيد محمد بوسليماني، وزير الاتصال؛
- السيد كمال ناصري، وزير الأشغال العمومية؛
- السيد عبد الله منجي، وزير النقل؛
- السيد كريم حسني، وزير الموارد المائية والأمن المائي؛
- السيد ياسين حمادي، وزير السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد عبد الرحمان بن بوزيد، وزير الصحة؛
- السيد يوسف شرفة، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛

- السيدة سامية موالفي، وزيرة البيئة؛
- السيد هشام سفيان صلواتشي، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية؛
- السيد عبد الرحمان جمال لطفي بن باحمد، وزير الصناعة الصيدلانية؛
- السيد نسيم ضيافات، وزير منتدب لدى الوزير الأول، مكلف بالمؤسسات المصغرة؛
- السيد ياسين المهدي وليد، وزير منتدب لدى الوزير الأول، مكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة؛
- السيد يحيى بوخاري، الأمين العام للحكومة؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني.

إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة والدقيقة السابعة عشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

بناءً على أحكام المادة 138 من الدستور وطبقا للمادة 5 من القانون العضوي رقم 16 – 12، أدعوكم للاستماع إلى مراسم افتتاح الدورة البرلمانية العادية 2022 – 2023 في مجلس الأمة.

مراسم الافتتاح:

- تلاوة سورة الفاتحة.
- عزف النشيد الوطني.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرًا لكم؛ وبهذا أعلن رسميا عن افتتاح الدورة البرلمانية العادية 2023–2022 بمجلس الأمة؛ وأطلب منكم في البداية الوقوف دقيقة صمت وتلاوة سورة الفاتحة ترحما على ضحايا حرائق الغابات التي مست بلادنا.

... (الوقوف دقيقة صمت)...

شكرًا؛ الله يرحمهم جميعًا.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

آشكركم على حضوركم مراسم افتتاح الدورة البرلمانية العادية 2022 – 2023 في مجلس الأمة؛ وبهذه المناسبة، مثلما جرت التقاليد والعادة، لي كلمة ألقيها على مسامعكم.

حقيقة، عشنا وعاشت الجزائر خلال الشهرين الأخيرين، أحداثا هامة وتاريخية ومصيرية في نفس الوقت؛ أوّلاً بمناسبة الذكرى الستين لاسترجاع السيادة الوطنية، لاسيما الاستعراض العسكري الذي أقيم بهذه المناسبة، ومتابعته بكل اهتمام من الخارج.

إنّ هذا الاستعراض الهام والتاريخي الذي قام به الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، بحق وجدارة، هو مفخرة الجزائر، وقد قلت في مناسبة سابقة إن الجيش الوطني الشعبي هو: «ممو عين الجزائر» ..**(تصفيق)**..

حقيقة إنّ هذا الجيش مرتبط بالوطن وبالشعب، وهذه التسمية كانت منذ البداية في إطار إعادة هيكلة جيش التحرير الوطني.

وعشنا قبل هذا الاستعراض العسكري، الألعاب المتوسطية في وهران التي كانت أيضا مفخرة أخرى للجزائر سواء في الداخل أم الخارج ونحن فخورون بهذا الإنجاز.

جانب آخر له كل الأهمية، وهو أننا وصلنا اليوم إلى محطة هامة بعد ثلاث سنوات تقريبا من انتخاب رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والشيء الذي وعد به الشعب الجزائري من خلال التزاماته وتعهداته

الانتخابية الـ 54، ونحن نلاحظ مرحلة بعد مرحلة، وبصفة خاصة خلال الأشهر الأخيرة، كيف تجسدت التزامات رئيس الجمهورية في الميدان منذ انتخابه رئيسًا للجمهورية.

حقيقة، هذه الالتزامات التي تدعمت أكثر فأكثر بدستور نوفمبر 2020، والكثير من الجزائريين وحتى في الخارج، لم يطلعوا على هذا الدستور، الذي يجب أن يكون دائما مرجعية للجزائر الجديدة حتى نفهم ماهية التغييرات التي تحدث في الجزائر، وما هو الحاضر وما هو المستقبل في كل المجالات؟

وفي هذه المرحلة الراهنة، أولوية الأولويات بالنسبة إلينا هي الاستقلال الاقتصادي، الذي يتحقق عندما نصل إلى مستوى الاكتفاء الذاتي في غذائنا وكذلك عندما نصل إلى مستوى استغلال كامل إمكانياتنا، هذا ما سيدعم أكثر فأكثر القرارات السياسية للجزائر وتكون كلمة الجزائر أقوى؛ ونحن نملك كل الإمكانيات والحمد لله، التي تؤهلنا لتحقيق ذلك، حيث تزخر بلادنا بثروات هائلة، والشيء الأهم في كلّ هذا أنه ليست لدينا مديونية خارجية ولا يمكن بالتالي لأحد أياً كان أن يملي علينا شروطا أو قرارات، فالاستقلال الاقتصادي يدعم القرار السياسي، ويتضح ذلك من خلال القرارات الأخيرة التي اتخذها رئيس الجمهورية، والتي وضع فيها كما يُقال النقاط فوق الحروف، مما يؤدي حتمًا إلى القراءة الصحيحة والدقيقة لكل القرارات وفي كل المجالات، سواء في الداخل أم الخارج.

ولما تكون هذه القرارات مفهومة لدى الجميع، كل واحد منا، سواء كان مسؤولا أم مواطنا، يعرف ما هو حاضر البلاد ومستقبلها، من دون أن ننسى تاريخنا، لأن تاريخنا هو المنبع والمرجعية في اتخاذ كل القرارات، والحمد لله الذاكرة التي نتذكرها ونتحدث عنها يوميا في النقاشات ومن خلال تدخلات المؤرخين وعبر قنوات التلفزيون ومن خلال الشهادات الحيّة التي يُدلي بها المجاهدون، كلّ ذلك من أجل أن يبقى هذا التاريخ حيا في ضمائرنا؛ وأنا طلبت إنشاء لجنة وطنية لكتابة التاريخ، لأنه لا يمكن لأي كان أن يلقننا تاريخنا، إنّه تاريخنا ونحن من يعرفه قبل أي كان . .**(تصفيق)**. .

لما نكتب تاريخنا من خلال هيئة رسمية فنحن نهدف إلى تدريسه وتلقينه لأبنائنا بنفس المفهوم ويكون ذلك ضمن البرنامج التعليمي بدءًا من الطور الابتدائي إلى غاية التعليم العالي، بإبراز المراحل التي عشناها والتضحيات الجسيمة التي قدّمها هذا الشعب من أجل استرجاع السيادة.

لقد حان الوقت لمراجعة برامجنا التعليمية الخاصّة بتدريس وتلقين التاريخ لأبنائنا والأجيال القادمة، لأن هناك قضايا كثيرة تُقال وتُطرح وهي في الواقع غير صحيحة تماما، إنّ هذا الأمر له كل الأهمية، سواء في الحاضر أم بصفة خاصة في المستقبل.

هناك أمر آخر وعد به الرئيس منذ بداية عهدته الرئاسية، وتحديدًا منذ تنصيبه رئيسا للجمهورية، حيث قال: «سأمد يدي للجميع»، ونحن نتابع اليوم الاتصالات والمقابلات التي يجريها الرئيس مع التيارات والأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية حول كيفية تدعيم الوحدة الوطنية وتعزيز الجبهة الداخلية، وهي مرحلة هامة أيضًا، وجب أن نميز فيها بين الدولة والحكم، فالدولة ثابتة وهي للجميع والحكم يتغير حسب رغبات الشعب وحسب طبيعة كلّ مرحلة.

وعندما نتحاور فيما بيننا حول الدولة الجزائرية، يجب أن يكون ذلك حول كيفية تدعيم هذه الدولة ومكانتها ومفهومها الحقيقي؛ والقراءة الحقيقية لمفهوم الدولة هي أن تكون لدينا ثقافة الدولة، سواء على مستوى المواطن أم المسؤول أم الأحزاب أم الجمعيات، يجب أن يكون لدينا مفهوم واحد حول الدولة الجزائرية.

تلكم هي القاعدة التي نتفاوض ونتناقش ونتحاور حولها حتى نجد الطريق لتدعيم الوحدة الوطنية وتعزيز الجبهة الداخلية، فالجزائر مثلما لديها أصدقاء وأشقاء، لديها أيضًا أعداء، وكثيرًا ما تُنعتُ بالأصابع وهناك مثل يقول: «يا ويح من أشارت إليه الأصابع ولو بالخير !!»، والجزائر تنعت بالأصابع منذ القدم وليس اليوم فقط، فتجدهم يتتبعون كل خطوة تقوم بها الجزائر، هذا ما فعلت الجزائر، هذا ما قالته الجزائر .. ولهذا يجب علينا أن نكون في مستوى هذا التحدي، لأنّ تاريخها والمهام المنوطة بها تفرض عليها تبوأ هذه المكانة، والجزائر معروفة بمواقفها وبعدم انحيازها، معروفة بوقوفها إلى جانب الشعوب الضعيفة التي تكافح من أجل تقرير مصيرها،

وهي تعرف وتعي جيّدا معنى تقرير المصير، فقد خاضت من أجله حربًا وكفاحًا دام سبع سنوات ونصف السنة، حيث أعلنا استقلال الجزائر بعد استفتاء تقرير المصير؛ وما دمنا قبلنا بذلك وناضلنا من أجل تقرير مصيرنا، فنحن ندعم الشعب الصحراوي والشعب الفلسطيني من خلال مبادئ وقيم ثورتنا ضد الاستعمار.

بالأمس كان الهجوم على الأشقاء التونسيين عندما استضافوا ووجهوا دعوة إلى الجمهورية الصحراوية التي حضرت في اجتماع لمنظمة إفريقية، مع العلم أن الصحراء الغربية هي عضو مؤسس لهذه المنظمة !! قيل كيف للرئيس التونسي استقبال رئيس الجمهورية الصحراوية لحضور هذا الاجتماع ؟ !

في سنة 2017 نظمت أوروبا اجتماعا مماثلا مع الأفارقة وتمت دعوة الصحراء الغربية وحضرت بشكل عاد، وكان المغرب حاضرًا في هذا الاجتماع ولم يستنكر ذلك على الأوربيين، فلماذا يحتج المغرب اليوم على تونس؟ ! التاريخ وما أدراك ما التاريخ؟

دعونا نعود إلى التاريخ للاستلهام منه وأكيد أنّ الذين في مثل سِنِّنا يستحضرون ما حدث في سنة 1960، لم نكن مستقلين بعد، نالت موريتانيا استقلالها وكان أول من اعترف باستقلالها هو الحبيب بورقيبة، وقد سجّل التاريخ بكل صراحة ما قاله الحسن الثاني في المغرب لبورقيبة: «كيف لك أن تعترف باستقلال موريتانيا، وهي أرض مغربية؟!»؛ كان المغرب وقتذاك أي في سنة 1960 يعتبر موريتانيا أرضا مغربية؛ وبعد مرور 15 سنة، غادرت إسبانيا الصحراء الغربية، فقام المغرب باحتلال الصحراء الغربية وهذا بموافقة إسبانيا، واقتسم المغرب آنذاك الصحراء الغربية مع موريتانيا !! هذه الأحداث التاريخية معروفة ومسجلة، الهدف من ذكرها هو حتى نضع كل واحد في مكانه، نحن في مرحلة «نكون أو لا نكون» ..(**تصفيق**).. وسنكون بإذن الله، والصحراء الغربية، إما اليوم أو غدا أو بعد غد، ستحصل على تقرير مصيرها وستحصل على استقلالها، كما حصلت على ذلك باقي البلدان الإفريقية ..(**تصفيق**)..

أمامنا أيضا تحديات أخرى في هذه المرحلة، فنحن مقبلون على مراجعة قانون الجمعيات التي تنشط في مختلف المجالات الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية وغيرها؛ إنّه من الضروري مراجعة هذا القانون، لأن الجمعيات ليس لها الحق في ممارسة السياسة، باعتبار أنّ الجمعية ليست حزبًا سياسيًّا، ووجب التمييز بين الحزب وبين الجمعية؛ والأمر نفسه بالنسبة إلى قانون الأحزاب، فقد حان الوقت أيضًا لمراجعته، حتى يعرف كل واحد من أين تبدأ مسؤوليته وأين تنتهي طبقا للدستور وطبقا لقوانين الجمهورية، حتى لا يكون هناك خلط ودون خلفيات سياسية، فلما يصبح قطاع التربية مثلا وهو من القطاعات الهامة، يضم وحده 33 جمعية، فإنّ في الأمر بكل صراحة خلفية سياسية تهدف إلى التأثير في توجهات هذا القطاع، ليس فقط في البرامج والجانب التوجيهي؛ ولهذا عندما نتكلم عن إنشاء اللجنة الوطنية لإعادة كتابة وتدريس التاريخ، بدءًا من الطور الابتدائي إلى غاية المستوى الجامعي، ليس اعتباطيًّا وإنّما هناك ضرورة ملحة، حتى تعرف هذه الجمعيات مكانتها والمسؤولية التي تقع على عاتقها، وكذلك نفس الشيء بالنسبة إلى الأحزاب، حيث سيعرف كل واحد المسؤولية التي تقع على عاتقه، أين تبدأ وأين تنتهي؟

طبعا؛ هذه الأمور والقضايا حينما نذكرها ونذكّر بها في هذه المناسبة فلكونها ذات أهمية كبيرة في مصير هذه الأمة.

حقيقة، هناك أمور أخرى، كثيرة وهامّة، لاسيما حوادث المرور، وما عشناه ورأيناه خلال الفترة الأخيرة من حوادث المرور تقع للحافلات والشاحنات والمركبات، تحصد الأرواح من 50 إلى 60 شخصا في اليوم الواحد، هذا خطير وغير مقبول، يتوجب على الحكومة أن تولي له كل الأهمية، يجب أن ندعم المراقبة التقنية للحافلات والمركبات، ويجب أن تكون المراقبة دورية، كذلك هناك إجراءات أخرى يجب اتخاذها، لم يعد باستطاعتنا تقبل هذا الإرهاب، إرهاب الطرقات، لقد أردت التذكير بهذه النقطة في هذه المناسبة والتي لها كل الأهمية.

هناك مواضيع أخرى، فالحكومة بصدد التحضير لمشاريع قوانين هامة هي قادمة إلى المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، من بين هذه القوانين هناك قانون يهمنا نحن في مجلس الأمة، وهو قانون الجماعات المحلية، البلدية والولاية، وهذا حتى نعطي المكانة الحقيقية للبلدية وكذا المكانة الحقيقية لدور الولاية والمجالس الشعبية

الولائية والبلدية من كافة الجوانب، ونسمح للبلدية حتى تفتح أبواب المشاركة أمام الجمعيات وبصفة خاصة المجتمع المدني.

هذا مشروع أنا مهتم به شخصيا، لأنني عايشت البلدية منذ سنة 1967 وكل التغيرات التي مرّ بها قانون البلدية؛ صحيح ما عشناه بعد تلك المرحلة خاصّة خلال العشرية السوداء جعل الأمور تتغير بسرعة وربما نحو الأسوأ، لكن وصلنا اليوم إلى مرحلة يجب أن نعطي فيها مكانة للبلدية وكذا للمجلس الشعبي الولائي في إطار نظام اللامركزية، لأن 80 ٪ من مهام الحكومة والوزارات هي موجودة على مستوى الولاية، لذا وجب تحديد دور المجلس التنفيذي للولاية الذي يضم ممثلي كل القطاعات الوزارية ويترأسهم السيد الوالي؛ وكذلك تحديد دور البلدية ودور المجلس الشعبي الولائي؛ هذا أيضا ملف من الملفات الهامة وستكون لنا فرصة لفتح النقاش حوله، وقبل ذلك سنتواصل مع الحكومة لإيجاد الطرق الصحيحة التي من شأنها أن تبوأ البلدية والولاية مكانتهما الحقيقية.

أخواتي، إخواني، تطرقت إلى هذه المواضيع في هذه المناسبة، لأنني أعتبرها هامّة ومصيرية وكل ما نتمناه هو أن نبقى مرفوعي الرأس ولبلادنا أن تبقى دائما شامخة، وتحيا الجزائر ..**(تصفيق)**.. المجد والخلود لشهدائنا الأبرار .. **(تصفيق)**.. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثامنة والأربعين صباحا

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 19 صفر 1444
الموافق 15 سبتمبر 2022

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587